

عليه في شكل فعال»، ما ترك آثاراً سلبية تمثلت في ارتفاع أسعار العقارات السكنية وظهور مناطق السكن العشوائي وتوسعها في غالبية المدن الكبرى. وعندما أشار إلى أن نسبة مساهمة «المؤسسة العامة للإسكان» في تأمين السكن الاجتماعي تضاعفت عشر مرات خلال السنوات العشر الأخيرة، قال: «بدأ العمل في مشروعين أساسيين الأكبر في تاريخ سورية بكلفة ١٠ بلايين ليرة (٢١٢ مليون دولار)، الأول مشروع السكن الشبابي والثاني سكن العاملين في الدولة. وبلغ عدد المكننتين في المشروعين نحو ٨٥ ألفاً. وأكد غلاونجي أن السوق المحلية «تمتلك اليوم قاعدة مهمة لإنتاج غالبية المواد الداخلة في صناعة البناء وبأفضل المواصفات العالمية».

وتخطط الحكومة السورية لبناء ٨٨٠ ألف مسكن في الخطة الخمسية الـ ١١ المزمع البدء في تطبيقها بداية العام المقبل، ومعالجة ٢٠ في المئة من مناطق السكن العشوائي. ويناقش المؤتمر على مدى يومين محاور منها، الإصلاحات في القطاع العقاري السوري وآثارها على التنمية وتقوية البنية التشريعية القانونية اللازمة للاستثمار والتطوير العقاري والمكونات المؤسسية والبنية التحتية للاستثمار العقاري، وخريطة الفرص والمشاريع العقارية، إضافة إلى تنمية المناطق الريفية والمدن الصناعية وتأمين الإسكان الاقتصادي وتمويل المشاريع ودور المؤسسات المالية والمصرفية وأسواق الرهونات العقارية.

ويهدف المؤتمر إلى تعريف المستثمرين بالفرص المتاحة والكامنة في القطاع العقاري وأفضل الطرق وأيسرها للوصول إلى استثمار فاعل وأمن وتشجيعهم على الدخول إلى السوق السورية.

وأكد المدير العام لـ «هيئة التطوير والاستثمار العقاري» في سورية ياسر السباعي أن هيئته تلقت خلال الأشهر الأخيرة أكثر من ١٧٠ طلباً لتأسيس شركات للتطوير العقاري، وتجاوزت رؤوس أموال الشركات ثلاثة بلايين ليرة منها ٢.٧ بليون ليرة للشركات المحلية و ١.٣ بليون ليرة للشركات غير السورية.

وتقدر جهات اقتصادية عدد الأسر السورية بنحو خمسة ملايين أسرة تضم ٢١ مليون نسمة وبمعدل ازدياد ٢.٣ في المئة ما يتطلب بناء نحو ١٥٠ ألف منزل سنوياً.

ويرى خبراء اقتصاد أن الأزمة الموجودة في سوق العقارات السورية ليست أزمة سكن وإنما أزمة تسكين، ويعتقدون أن المساكن المعروضة تزيد على حاجات السكان لسنوات مقبلة. ويرجعون ارتفاع أسعار العقارات خلال العقود الأخيرة إلى توجه السوريين إلى استثمار أموالهم في العقارات أملاً في مزيد من الارتفاع في الأسعار لضمان أرباح كبرى، ما أدى إلى ركود في القطاع.

وتشير إحصاءات رسمية إلى أن عدد المنازل الخالية يتجاوز نصف مليون منزل جاهز للسكن ومغلق، تعود غالبيتها إلى قلة يفضلون بقاءها خالية وعرضها للبيع للمضاربة. وتقدر الأموال المجمدة فيها بنحو ٦٠٠ بليون ليرة سورية، إضافة إلى ٣٠٠ ألف مسكن على الهيكل. وتتجه الحكومة حالياً إلى إعداد قانون يفرض ضريبة على البيوت غير المشغولة منعاً للمضاربة بالعقارات. «الحياة»

بعد إقرار زيادة أسعار البنزين..

١٠ مليارات سنوياً عائدات إضافة

وكالات - أقرت الحكومة بعد نقاش طويل استبدال رسوم مركبات البنزين بزيادة ٤ ليرات على لتر البنزين الممتاز، وبحسب بيانات وزارة النفط لمبيعات البنزين لعام ٢٠٠٩ فإن المبيعات زادت على ٢ مليار لتر، وبالتالي، فإن الزيادة لو احتسبت على هذا الأساس فإن العائدات ستكون حوالي ٨ مليارات ليرة سورية. وبحسب مصادر وزارة النفط فإن الزيادة في الاستهلاك لهذا العام زادت عن العام الماضي بمقدار ٢٧؟ وبالتالي يتوقع أن يحقق القرار عائدات جيدة إضافة لاعتبارات أخرى سيكون لها انعكاس على حركة السيارات وتخفيف الازدحام سيكون له منعكس بيئي عدا كون المواطن عندما يدفع هذه الزيادة موزعة على استهلاك البنزين فإنه لا يشعر بها والأهم من ذلك تحقيق عدالة في دفع الضريبة فمن يستهلك أكثر من البنزين يدفع أكثر.

وعن تطبيق القرار فيحسب نفس المصادر فإن الأمر يتعلق باتخاذ اجراءات تتعلق بالقوائم وتعليمات احتسابها وكذلك ينتظر الأمر صدور قرار من وزارة الاقتصاد بالتسعيرة الجديدة كونها الجهة المعنية بالتسعير.

وعن مستوردات سورية من البنزين فهي في تصاعد مستمر منذ العام ٢٠٠٧ بعد أن كانت صفرًا منذ العام ٢٠٠١ حيث وصلت الكميات المستوردة عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٦ ألف طن و ٢٠٠٨ إلى ١٨٢ ألف طن.

وفي العام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٩ ألف طن وبسعر ١٨٠٩٥٠ دولار. لمستوردات ٢٠٠٩ وهذا الرقم في ازدياد في ظل ازدياد عدد السيارات مع محدودية التكرير واحتمال تراجع الانتاج الداخلي للمصافي نتيجة الصيانات والأعطال غير المتوقعة نتيجة قدم التجهيزات وهذا ما من شأنه رفع العجز في تلبية الطلب وبالتالي للجوء الى الاستيراد.

نصف مليون مسكن في سورية خالية للمضاربة

والخطة الخمسية تشمل بناء ٨٨٠ ألفاً

دمشق - نور الدين الأعر

أكد وزير الإسكان والتعمير السوري عمر غلاونجي أن قطاع الإسكان في بلاده «في حاجة ملحة إلى إصلاحات جذرية تطاول كافة الجوانب المتعلقة به في شكل مباشر أو غير مباشر». ولفت إلى «وجود فجوة رئيسة بين الاحتياج الكلي والعرض الكلي، وأخرى بين الحاجة الفعلية والطلب في سوق الإسكان».

وقال غلاونجي في كلمة أمام «المؤتمر الدولي الأول للتطوير والاستثمار العقاري» الذي افتتح في دمشق أمس بمشاركة أكثر من ٤٠٠ مستثمر ومختص محلي وعربي أجنبي: «اتضح لنا من خلال إعداد المرحلة الأولى للاستراتيجية الوطنية لقطاع الإسكان، عدم انتظام مستلزمات القطاع ومكوناته وتأمينها، خلال مراحل الدراسات والتنظيم والتنفيذ والتمويل، ما أعاق تنفيذ الخطط الحكومية، إضافة إلى عدم تأمين أدوات تمكن الحكومة والوزارة من السيطرة على القطاع وإدارته والإشراف

واعتقال المواطنين (كبرئيل عيسى) و(ناهير حنا) على خلفية رفع علم يحمل رموز تراثية وحضارية آشورية!؟

أفاد البيان الذي أصدره المكتب الإعلامي للمنظمة الأثورية الديمقراطية بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠١٠ أن قسم الأمن السياسي بالقامشلي قام في صباح يوم الاثنين ٢٠ / ٩ / ٢٠١٠ باعتقال الشاب كبرئيل عيسى اسكندر (عامل كهرباء)، الذي ينتمي هو وعائلته إلى الأثوريين (السريان) المكتومين من القيد منذ عشرات السنين، حسبما جاء في البيان.

وجاء في البيان أيضاً أن الشاب كبرئيل لم يعرف عنه أي نشاط سياسي ولا تربطه علاقة بأية أحزاب سياسية...، وأن الاعتقال جاء على خلفية رفعه علماً يحمل رموزاً تراثية وحضارية آشورية تعبيراً عن الفرح أثناء مشاركته في حفل فني لأحد المطربين القادمين إلى سوريا من المهجر...

وذكر البيان أيضاً، أنه وبعد استجوابه وممارسة الضغوط عليه لمعرفة المحل الذي أشتري منه الرموز المذكورة، تم اعتقال الشاب ناهير حنا (عامل مطبعة)، وأنه بعد يومين من التوقيف في قسم الأمن السياسي بالقامشلي، أحيل إلى القاضي الفرد العسكري بالقامشلي ليحاكمه أمامه، بتهمة: إثارة النعرات الطائفية استناداً للمادة (٣٠٧) من قانون العقوبات السوري العام. وقد علمنا أيضاً، أن اعتقال الشابين المذكورين جرى بدون وجود مذكرات أو أحكام صادرة من الجهات القضائية المختصة.

### المناهج الدراسية الجديدة

استبشر المدرسون والمعلمون والطلاب وأهاليهم خيراً باعتماد مناهج دراسية جديدة وحديثة هذا العام لصفوف (٤-١) الابتدائي والسابع والعاشر وطباعة كتب بمستوى عالٍ، تعتمد في الدروس على الأنشطة والتدريبات والتطبيقات بعيداً عن حشو المعلومات والجانب الحفظي النظري البحت، إلا أن قصر فترة تدريب الكوادر التدريسية على كيفية تعليم هذه المناهج سيؤثر على أدائهم ويجعله متواضعاً خاصة لدى الجدد منهم والوكلاء والمكلفين، بالإضافة إلى تأخر توزيع الكتب في الوقت المناسب مع بداية العام إلى كافة المدارس. ومن جانب آخر تحتاج هذه المناهج إلى بنية تحتية ملائمة، من تخفيض لعدد الطلاب في الصف إلى ما بين (٢٥-٣٠) ويحتاج هذا الأمر إلى بناء مدارس جديدة لاستيعاب الفائض من عدد الطلاب الذي يتراوح حالياً في الصف الواحد ما بين (٣٥-٦٠)، وتحتاج أيضاً لمستلزمات وأجهزة وأدوات مختلفة وكافية لتنفيذ التطبيقات بشكل عملي مجدي.

خطوة علمية جديرة بالاهتمام تحتاج لإمكانات أوسع على صعيد الكادر وتأمين احتياجاتهم المادية والمعنوية وعلى صعيد المستلزمات والبنية التحتية. ويحق لنا أن نسأل هل من خطط وبرامج في هذا المجال لدى الحكومة تضعها أمام الشعب بشفاافية ونزاهة ليطمئن قلبه على مصير أبنائه الطلبة؟

### تصريح

من منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف  
حول نقل بعض العاملين في سلك التربية

وصلت إلى منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف قائمة بأسماء عدد من العاملين في سلك التربية، ممن تم نقلهم بعيداً عن مناطق سكنهم - وجلهم من الكرد - وهي عموماً قرارات تعسفية جائرة، تستهدف لقمة عيش المواطن، بل أبعد من ذلك حيث يتم الانتقام من أبناء المنقول تعسفاً، وأسرته، وهو من أسوأ الإجراءات المقيتة التي تتم، لأنه عقاب جماعي اجتماعي عام، له الكثير من العواقب والآثار النفسية والاقتصادية المباشرة والمستقبلية على صعيد المعاقب وأسرته، بل ومحيطه الوطني العام، ولقد خلق الكثير من الاستنكار و عدم الارتياح، و البلبلة في الشارع السوري، مما يترك أسوأ الأثر في نفوس المواطنين بعامة، في هذا الوقت الذي يتم التشدق بالوحدة الوطنية المطلوبة، بسبب الحاجة القصوى إليها، في ما لو تم تطبيقها، والتي تسيء ممارسات انتهاك حقوق الإنسان بهذا الشكل إليها، على نحو ملحوظ، ناهيك عن أنه يؤثر بشكل سلبي في مجالات عمل هؤلاء المنقولين، خاصة وأن من بينهم من خدم حوالي الثلاثين عاماً بل و الأربعين عاماً، في تنشئة الأجيال السورية على العلم وحب الوطن والإنسان، بنقان ودأب وحرص عال، وهم في موقع يستحق التكريم الوطني.

منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف، تستنكر - مرة أخرى - وبشدة، القرارات التعسفية الجائرة بحق كافة المنقولين والمنقولات تعسفاً، وتطالب بـ:

١- إعادة كافة هؤلاء المنقولين إلى مجالات عملهم حالاً، ما داموا لم يقصروا في مجال عملهم، وعموماً أنهم ليسوا من الفاسدين الواضحين في المحافظة، ممن يجب أن يقدموا إلى القضاء، وأن ما يتم من خلط أوراق، ومعاينة الأبرياء المبدعين في مجالات أعمالهم هو في جوهره خدمة لهؤلاء الفاسدين، من يتم تمكين أيديهم في حالة الفساد العام، والإساءة إلى وطننا ومواطننا، بل أن من بين هؤلاء المنقولين من قد يعاقب لأنه يشكل عقبة كآداء أمام النهب والفساد في دائرته.

٢- فتح ملف النقل التعسفي، ومحاسبة مسببيه، أية كانت مواقعهم، لما ألحقوه من أضرار اجتماعية اقتصادية كبيرة بالوطن والمواطن.

ننشر في ما يلي أسماء جديدة من المنقولين،  
- فارس محمد من القامشلي إلى الحسكة  
- محمد نعمت داوود مدرس رياضيات من مدرسة ميشيل صليبا إلى مكتب الحبوب  
- سيف الدين بيجو ٣٠ سنة مدرس رياضيات إلى مؤسسة المياه

- عبد الغفور حمو ١٦ سنة مدرس علوم من ثانوية ميشيل صليبا إلى مؤسسة المطاحن

٢٠١٠/٩/٢٨

منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف

وذكرت معلومات المعهد العالي التقني للسكان «أن عدد سكان سورية سيتضاعف بعد ٢٠ سنة، علماً بأن عدد سكان سورية في أحدث الإحصاءات يتجاوز ٢٠ مليون نسمة (١٩,٨ مليون نسمة يعيشون داخل سورية، و٢٢,٣ وفقاً للسجلات المدنية.»)

تشير الدراسات «أن الزيادة السكانية العالية من شأنها أن تفرز مشكلات مؤثرة في الصحة والتعليم والسكن والنقل مما سينعكس على التذني في خصائص السكان على كل الأصعدة ويؤدي إلى تراجع في ظروف المعيشة والتعليم والخدمات والمياه والطاقة.. مما يتوجب على الحكومة السورية بذل جهود مضاعفة وضخ استثمارات هائلة على الخدمات الأساسية لمواطنيها الذين يحمل ثلثهم الشهادة الابتدائية فقط.»

وتعد مدينة إدلب قرب حلب شمال سورية الأعلى في معدل الولادات في حين تعد طرطوس على الساحل الأقل في معدل الولادات.

وبحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء فإن مدينة حلب هي الأعلى في عدد السكان (٤,٥ مليون نسمة) في حين يعيش في دمشق وريفها نحو ٤ ملايين نسمة.

وتعمل سورية حالياً على إعداد سياسة سكانية تنفذها هيئة شؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتكون مستندا للحكومة لإدخال المسألة السكانية في خططها وبرامجها التنموية.

وتعد سورية واحدة من الدول التي لا تزال الأسرة فيها محافظة على قوتها ودورها في ترابط المجتمع.

هيام علي - الشرق الأوسط -- ١٠/٩/٢٠١٠

### المتغيرات المناخية تزيد التصحر

وترفع العجز المائي لـ ٣ مليارات م

توقعت دراسة اقتصادية خاصة أن تؤدي المتغيرات المناخية مستقبلاً إلى زيادة احتياجات سورية من الري، بما يعنيه ذلك من تأثيرات على تدفق المياه في نهري دجلة والفرات، وكذلك يتوقع أن تتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة ١٦%.

وأضافت الدراسة أنه من أهم تأثيرات التغير المناخي في سورية حالياً على القطاع الزراعي هو زيادة التصحر في البادية السورية وزيادة المساحات المروية على الآبار، والسحب غير المرشد للموارد المائية الأمر الذي أدى إلى استنزاف المياه الجوفية، ووصول العجز المائي في السنوات الأخيرة إلى أكثر من ٣ مليارات م في السنة، وقالت إن هذه التحولات تؤثر على مسارات ومستقبل السياسات الزراعية إذا لم تستكمل الخطوات الجادة للتعامل مع الواقع الجديد.

المصدر: سيرياستيس

معدل الكثافة يعادل ٤ أضعاف القدرة الاستيعابية المكانية: سورية تواجه احتمال زيادة سكانها مليون نسمة سنوياً وتضاعفهم بعد ٢٠ عاماً



تصنف سورية واحدة من بين ٢٣ دولة في العالم تعاني من ارتفاع كبير في معدلات الزيادة السكانية بمتوسط يبلغ ٣ في المائة حيث تضاعف سكانها ١٣ مرة منذ منتصف الخمسينات الأمر الذي جعل معدل الكثافة والنمو السكاني يعادل ٤ أضعاف القدرة الاستيعابية المكانية وما يتطلبه الأمر من مضاعفة الحاجة للمياه والكهرباء والموارد الأخرى.

وذكر عبد الله الدردي نائب رئيس مجلس الوزراء الذي يشرف على إعداد الخطة الخمسية الـ ١١ لسورية «أن النمو السكاني يعد من أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية في سورية.. ومن أهم المشكلات التي يمكن أن تعاني منها سورية في السنوات المقبلة خاصة مع نقص الموارد.» وقال «إن على الحكومة السورية بذل جهود مضاعفة لنشر الوعي لأهمية تحديد النسل، خاصة بين أوساط الشباب والتركيز على ربط الأمر بمستقبل الأجيال المقبلة.»

مشيراً إلى «خطة حكومية للعمل على مواجهة تحديات المسألة السكانية وتحويل المخاطر إلى فرص تنموية عبر خلق تدخل فعال يصب في تحسين الخصائص النوعية للسكان وتحقيق الأهداف السكانية في ضوء الأهداف التنموية المحددة في تقرير أهداف الألفية الذي تم وضعه بالتعاون مع الأمم المتحدة.»

هذا، وكانت سورية أسست قبل نحو ٦ سنوات الهيئة السورية لشؤون الأسرة في محاولة لتحسس المشكلة السكانية في البلاد ووضع سياسات سكانية تعتمد على الأسرة عبر خلق الوعي لضرورة الحد من معدل الولادات.

وتتعاون الهيئة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع الاستراتيجيات والدراسات التي من شأنها الحد من النمو السكاني وربط الأمر بالعملية التنموية وبالتالي محاولة أخذ تحدي التزايد السكاني في برامج وخطط الحكومة الاقتصادية والتنموية، خاصة أن أحدث الإحصاءات تشير إلى أن معدل النمو السكاني المتصاعد في سورية تجاوز الـ ٥٠٠ ألف نسمة سنوياً وسط احتمالات بأن تصل الزيادة إلى مليون نسمة سنوياً بعد ١٠ سنوات من الآن إذا لم تعمد سورية إلى اتخاذ إجراءات صارمة وسريعة لوقف هذه الزيادة، وخاصة أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون ٣ أمثال النمو السكاني الأمر الذي يحتاج إلى موازنة بين النمو السكاني والاقتصادي بشكل مترافق مع الاستمرار في جهود مكافحة الفقر الذي تتجاوز نسبته في سورية ١١ في المائة.